بحث بعنوان:

أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق

مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية في جامعة الاسراء الخاصة حول الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

(التحديات والآفاق المستقبلية)

الدكتور: ابراهيم خليل حيدر السعدي

استاذ مساعد - قسم المحاسبة

جامعة فيلادلفيا

نيسان 2009

قائمة المحتويات

الفقرة	الصفحة
قائمة المحتويات	1
الفصل الاول: الاطار العام للبحث والدراسات السابقة	2 - 4
الفصل الثاني: مراحل الازمة المالية العالمية المعاصره واسباب نشوئها	5 - 12
الفصل الثالث: الجانب العملي	12 - 19
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	20
مصادر البحث:	21 - 22
المصادر العربية	21
المصادر الاجنبية	22
ملاحق البحث: الاستبانة	

الفصل الاول: الاطار العام للبحث والدراسات السابقة

المقدمة:

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلاً واسعاً حول دور ومسؤولية مدققي الحسابات في الهزات التي تتعرض لها الشركات أو المؤسسات من عامة أو خاصة وتصاعد هذا الجدل كثيراً بعد انهيار شركة إنرون وما تلاه من اختفاء شركة آرتر اندرسون، وانهيار كبير لبعض الشركات الأمريكية والعالمية وخصوصاً بعد أحدث 11 أيلول مع ملاحظة أن كل هزة تتعرض لها إحدى الشركات أن هناك ما يشير إما من طرف مخفي أو صريح إلى دور مدقق الحسابات.

وإن الوجود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يعتمد بالضرورة على توافر المعلومات والبيانات المالية اللازمة لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسم الاستراتيجيات التي تهدف لاستغلال موارد المجتمع بأفضل وسيلة ممكنة. وإن التخطيط السليم والرقابة الفاعلة لموارد المجتمع يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراده، ويضمن حماية مصالح الدول، ويساعد على تعظيم ثروة المجتمع، فحينما ترغب جهات متنوعة وأوساط متعددة أن تتخذ قرارات اقتصادية بناءاً على القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات، فإن أهمية تدقيق الحسابات تظهر في الأوساط المحاسبية والمالية والقانونية المعاصرة لذلك فحينما لا يكون الرأي الذي يقدمه مدقق الحسابات دقيقاً، ويؤثر على نتائج قرارات بعض المستفيدين منه بصورة سلبية ومظللة، فيجعله هذا موضع مسؤولية مما يسبب تعرض بعض الجهات المستخدمة لهذه القوائم إلى أضرار نتيجة لذلك.

ومن هنا فإن ما نشهده اليوم من انهيارات كبيرة نتيجة لأخطاء محاسبي أو لأحداث أخرى يؤدي إلى تغيير مستمر وبشكل دائم لبعض المعايير المحاسبية وإظهار معايير جديدة تفي بالأغراض المنوطة من أجلها مما يؤدي إلى تقليل حالات التلاعب والغش والحد من انتشاره لحماية مصالح الناس ومصالح الدول وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولاجتماعي لأفرادها.

مشكلة الدراسة:

ادت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم في السنوات الاخيرة الى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والاعراف والمبادئ الاخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج اليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الاوراق المالية في ظل عولمة وتدويل سوق المال وتزايد احجام المشروعات نتيجة اجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلي او على المستوى الدولي.وبدا الكثير من الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة يتسائل اين الرقابة المالية اين تدقيق الحسابات؟

من البديهي ان نشير الى ان ظهور الازمات والفضائح المالية قد اثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة ثلاثية الاطراف بين ادارة الوحدة الاقتصادية ومدقق الحسابات واصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية خاصة المساهمين المتعاملين في سوق الاوراق المالية والى أي مدى حدوث تلاعب من جانب ادارة الوحدة الاقتصادية او حدوث تحالف بينهما وبين مدقق الحسابات يمكن ان يضر بمصالح المساهمين و باقي الاطراف الاخرى ذات المصلحة.

يمكن استعراض مشكلات البحث بالنقاط الآتية:-

1- ان لانهيار الشركات العالمية آثار خطيرة على المجتمع بشكل عام.
2- ان انهيار الشركات العالمية ادى الى ضعف الثقة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.
3- ان سعي بعض اعضاء مجالس الادارات لتحقيق اهدافهم الشخصية على حساب اصحاب المصالح الاخرى بالشركة سبب اساس في الانهيارات الحالية والمستقبلية.

فرضيات الدراسة:

يقدم البحث الفرضيات الآتية:-

1- إن انهيار بعض الشركات العالمية المشهورة يؤدي إلى نتائج ايجابية على المحاسبة والتدقيق بتقليص حالات التلاعبات المتعمدة نتيجة لظهور معايير جديدة أو تطوير لمعايير قديمة.
2- تطور معايير المراجعة الخارجية بشكل ملحوظ نتيجة الانهيارات المالية المتلاحقة.
3- ضعف دور المنظمات المهنية في الرقابة على دور المدقق الخارجي في ابداء الرأي الفني المحايد.
4- إن المصالح الشخصية لبعض اعضاء مجالس الإدارات تفرض على المدقق الإفصاح بشكل يتلائم مع مصالحها.

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية البحث من اهمية رأي المدقق الخارجي في الحفاظ على المركز المالي للشركة والحفاظ على السمعة الجيدة التي تتمتع بها والتزامها بالمعايير المحاسبية، وإن رأي المدقق الممثل بتقريره قد يكون مظللا في بعض الأحيان مما يؤدي إلى تظليل قراء القوائم المالية الممثلة بالمستثمرين، والدائنين، وجميع الأطراف الأخرى المتعاملة مع المشروع مما يؤدي في معظم الأحيان إلى تلاعبات واختلاسات وتضخيم للأرباح في هذه المشاريع، وتنبع أهمية الدراسة من مدى تأثير الانهيارات الاقتصادية لبعض الشركات نتيجة لتلاعبات محاسبية مقصودة ومدعمه من قبل المدققين الذين على علم مسبق بهذه التلاعبات وهو ما أثر بتطوير إما معايير محاسبية أو إصدار معايير محاسبية جديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- معرفة مدى التزام مدقق الحسابات بالمعايير التي تحكم عمله كمدقق خارجي.
2- معرفة مدى علاقة لجان التدقيق المشكلة من قبل الإدارة بالمدقق الخارجي.
3- معرفة أبرز أسباب انهيار بعض الشركات العالمية.
4- التطرق إلى بعض الشركات المنهارة قبل وبعد 11 أيلول وبعض أنشطتها.
5- معرفة مدى أثر الانهيارات على مهنة المحاسبة والتدقيق وتوصيات مكاتب التدقيق الخمس الكبار في أمريكا.
6- التوصل إلى نتائج وتوصيات تحد من التجاوزات في بعض المعايير المحاسبية وتقرير المدقق.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المحاسبين والمدققين العاملين في المملكة الاردنية الهاشمية، وسيتم اخذ عينة عشوائية تمثل مجتمع البحث استناداً الى الاساليب الاحصائية المعتمدة في هذا المجال وستقدم لهم الاستبانة وهم محاسبي شركات الساري والحقائب ومعجزة العصر والشركة الأردنية الأمريكية جورداش

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الاستقرائي (الوصفي) في الجانب النظري لدراسة مشكلات البحث وفرضياته لتحقيق الاهداف المتوخاة. كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل اجابات عينة البحث الواردة في الاستبانات المستلمة من عينة البحث.

مصادر جمع البيانات:

سيتم الحصول على البيانات اللازمة للبحث من المصادر الآتية:-

أولاً : المصادر الأساسية: تتمثل هذه المصادر في الكتب والدوريات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع البحث المتوافرة في المكتبات العامة ومكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمي وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ثانياً : المصادر الثانوية: تتمثل في إجابات عينة البحث على الإستبانة، وكذلك التوجيهات والآراء التي تم الحصول عليها من عينة البحث بشكل مباشر وشخصي.

الدراسات السابقة:

إن معظم الدراسات الموجودة حالياً غير متكاملة من حيث تناولها لموضوع هذا البحث وربطه بين أثر انهيارالشركات العالمية وأثره على المحاسبة والتدقيق. ولكن يمكن القول أن هناك بعض الدراسات التي أجريت وتطرقت إلى موضوع دراستنا هذه بشكل أو بآخر. وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: دراسة محمد، علي، 2003 "المخاطر الناجمة عن عم الالتزام بمعايير دراسة مهنة التدقيق وآثارها على صحة البيانات والمعلومات".

تناولت هذه الدراسة حالة عملية لانهيار شركة إنرون وآرتر أندرسون، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني ومعرفة تفاصيل انهيار شركة إنرون الأمريكية، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:-

1- إن إبداء الرأي الفني بصورة غير محايدة من قبل مدقق الحسابات يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية بناءاً عليها يمكن أن يؤثر على متخذي هذه القرارات بصورة سلبية وعلى المستثمرين وبنتائج سلبية على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.
2- ان عدم تفعيل دور لجان التدقيق يؤدي إلى انفراد المدقق في وجهات النظر التي يتبناها والتي سيكون لها أثار سلبية على الوضع المالي للشركة خاصة إذا كانت هذه الآراء محل شك في صحتها ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها ولقواعد السلوك المهني.

الدراسة الثانية: دراسة مطر، محمد، 1994 "سبل تدعيم استقلال مدقق الحسابات الخارجي في الأردن: دراسة تحليلية لآراء المدققين ومستخدمي البيانات" أدت هذه الدراسة إلى استكشاف أهم العوامل المؤثرة على استقلال المدقق الخارجي في الأردن، وكذلك سبل ووسائل تدعيم هذا الاستقلال.

وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة أهمها ما يلي:

1-عدم تطابق وجهات نظر المدققين العاملين في المكاتب الكبيرة مع وجهات نظر أقرانهم العاملين في المكاتب الصغيرة تجاه كثير من العوامل المؤثرة على استقلال المدقق.

2-عدم الاتفاق بشأن أولويات السبل الملائمة لتدعيم استقلال المدقق الخارجي.

الدراسة الثالثة: دراسة القشى، ظاهر' 2008 "من المخطئ في فضيحة شركتي إنرون وآرتر أندرسون"،

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة انرون للطاقة وشركة ارثر اندرسون للتدقيق فضلاً عن التعرف على ماهية الحاكمية المؤسسية وقدرة الشركات الأمريكية على تطبيق التشريع الجديد للحاكمية المؤسسية والعقبات التي تواجهها في ظل تطبيقه.

توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المشكلة لا تتعلق بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر في أخلاقيات المهنة ذاتهافضلاً عن قيام شركة التدقيق Andersen بأعمال مزدوجة فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى وتمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة. أي تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جدا تجاوزت الأجور المتعارف عليها.

وقد قدم الباحثان مجموعة من التوصيات اهمها عدم حصر الصلاحيات المطلقة بيد مدير تنفيذي محدد واخضاعه لعدة جهات رقابية اخرى، وتضمين مجالس ادارة الشركات باعضاء متخصصين مهنيا بمجال المحاسبة المالية شريطة ضمان استقلاليتهم التامة فضلاً عن ضرورة وجود جهات رقابية من قبل السوق المالي على الشركات المدرجة بشكل اكثر فاعلية مما هو معمول به حاليا.

الفصل الثاني: مراحل الازمة المالية العالمية المعاصره واسباب نشوئها

جذور الازمة المالية العالمية

هناك جذوراقتصادية للازمة المالية العالمية تعود الى زيادة في حجم القروض لعقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة (تزداد كلما رفع البنك المركزى اسعار الفائدة) دون وجود ضمانات كافية، يمكن استعراض جذور الازمة المالية بالنقاط الآتية:- (الجبالي، 2008: 2) (شاهين، 2008: 6-7)

- كانت نسبة الفائدة في حينها متدنية مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض فمنها ما تم منحة لغرض السكن أو لغرض الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة .
- قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية (التسنييد) من خلال البيع لشركات التوريق .
- تم ذلك باستحدام اجراءات و أدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت فى قيام البنوك ببيع الديون عاى شكل سندات الى مستثمرين اخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات، وتكررت تلك العمليات (اى استخدام الديون للحصول على المزيد من الديون) ،.
- توسعت الهوة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي ،
- فى خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات ، تم التامين عليها من قبل شركات التامين المشهورة على ان يقوم حامل السند بدفع رسوم التامين عليها للحماية من افلاس البنك او صاحب البيت مما شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات .
- رغم هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة هذه العقاراتابتداءً من عام 2007 اصبحت قيمتها اقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشانها .
- لم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا مكبلين بالإلتزامات المالية.
- نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تامين إفلاسها.
- سيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع في إتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما إنعكس سلباً على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي جاوزت ال 500 مليار دولار ، كما اصيبت الأسواق المالية بالشلل التام .
- توالت الخسائر الإقتصادية الناتجة عن العجوزات ومنيت كثير من الأسواق بالخسائر وأصبح العامل النفسي مرتبط بالثقة في القطاع المالي برمته .
- فقد المستثمر الثقة في الأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسنييد الدبون) كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي وكامل .

مراحل الازمة المالية:

فيما يلي المراحل الأزمة المالية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة بداية 2007:- (الشيخ، 2008: 18- 19)

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 يناير 2008: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلي 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلي 2% بين يناير وابريل .2008
- 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورذرن روك.

- **11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.**

- **16 مارس 2008: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي *بير ستيرنز* بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.**

- **24 إبريل 2008: نشر مصرف يو بي إس السويسري نتيجة تحقيق داخلي حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، التي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوروبيا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.**

ان من الجدير بالذكر انه خلال عام 2005 نصحت مجموعة من الخبراء من خارج المصرف بالتعامل مع سندات الرهن العقاري الأميركية، فانساق يو بي إس وراء تلك التوصية، واندفع بقوة الى شراء وتأسيس حقائب استثمارية رفعت من مكانة البنك في الأسواق العالمية بعد بيعها للمستثمرين.00ما فاقم من حجم الخسائر أن المصرف استثمر بقوة في بعض صناديق التحوط حتى إغلاقها بخسارة كبيرة، ليكتشف خبراء يو بي إس أن تعاملاتها لم تتمتع بالشفافية الكاملة، بل لم يقم الخبراء بأي دراسة حول نسبة المخاطر المحتملة فيها.

30 مايو 2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. وقال كلي لوري مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية إن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري العام الماضي, وقد انعكست تلك الجهود على مسألة توفير القروض من البنوك.

- **7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري *فريدي ماك* و*فاني ماي* تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.**

- **15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال *ليمان براذرز* بإفلاسه، بينما يعلن أحد ابرز المصارف الأمريكية، *بنك اوف أميركا*، شراء بنك آخر للأعمال في][وول ستريت][هو *ميريل لينش*، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.**

- **16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم *ايه آي جي* المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها.**

- **17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلي تقديم السيولة للمؤسسات المالية.**

- **18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني *لويد تي اس بي* يشتري منافسه *اتش بي او اس* المهدد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.**

- **19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلي*التحرك فوراً* حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.**

- **23 سبتمبر 2008 : الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.**

- **26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية *فورتيس* في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة، يشتري بنك *جي بي مورغان* منافسه *واشنطن ميوتشوال* بمساعدة السلطات الفدرالية.**

- **28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا، يجري تعويم *فورتيس* من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا، يجري تأميم بنك *برادفورد وبينجلي*.**

- **29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار. وكانت البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هي الأخرى في وقت سابق خلال النهار في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي انه يشتري منافسه *واكوفيا* بمساعدة السلطات الفدرالية. وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي تسجل خسارة تفوق 10%.**

الإنهيار المالي في ظل غياب الدور الحوكمي للتدقيق[1]:

لايوجد تعريف متفق عليه لكلمة انهيار او فشل الشركة ، ولكن يمكن التمييز بين نوعين من الفشل والانهيار المالي وهما فشل اقتصادي وفشل مالي او قانوني .

ويحدث هذا الفشل الاقتصادي Economic failure عنما يكون العائد المتحقق على المال لمستثمر أقل من منوسط نكلفة الاموال ، اي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا .

ولا يترتب على الفشل الاقتصادي اشهار افلاس الشركة وان كان يستوجب تصفيتها ، وهو يحدث بغض النظر عن قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات ، بمعنى انه يمكن ان تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك لاتتوقف عم دفع الاتزامات المستحقة عليها حينما يحين أجل استحقاقها ، ومن ثم لايشهر افلاسها. اما الفشل المالي او القانوني Contractual or financial failure فقد يتخذ احد شكلين الاول وهو حالة عدم كفاية السيولة liquidity ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها او الفوائد المستحقة الدفع ، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الاصول تزيد عن قيمة الاتزامات .

اما الشكل الثاني للفشل المالي او القانوني Contractual or Financial Failure فقد يتخذ شكلين الأول وهو حالة عدم كفاية السيولة Liquidity ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها أو الفوائد المستحقة الدفع ، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الاصول تزيد عن قيمة الالتزامات. أما الشكل المالي أو القانوني فهو حالة العسار المالي in solvency ويقصد به زيادة الاتزامت المستحقة على الشركة للغير هن قيمة اصول الشركة ، وهو يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة ، وبالتالي فان المنشأة قد تتعرض للفشل المالي او القانوني دون يرتبط ذلمك بحدوث فشل اقتصادي.

ويقصد بالاسباب الخارجية للانهيار المالي او الاقتصادي تلك الاسباب التي لا تقع تحت سيطرة الادارة ، ومن امثلتها المنافسة والتقلبات الاقتصادية والدورات التجارية ، وانخفاض الطلب على المنتج او عدم استقرار السياسات الاقتصادية. أما الاسباب الداخلية لحدوث الفشل المالي فهي اسباب تقع تحت سيطرة الادارة ومن امثلتها ضعف سياسات التسويق وسياسات التمويل وانخفاض جودة الانتاج وانخفاض كفاءة العمليات وانخفاض الانتاجية والتوسع في الافتراض ، وعدم كفاية راس المال .

ومن ناحية فان هناك دور حوكمي لتدقيق الحسابات في تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار لمدة سنة تالية لتاريخ اعداد القوائم المالية وذلك وفقا للمعايير المهنية الامريكية و الدولية . ولاشك انه يسبق الانهيار المالي للشركة تعسر مالي وتدهور في النسب والمؤشرات المالية وعدم قدرة الشركة على سداد ديونها مما يؤثر على اسعار اسهم الشركة في البورصة ، وبالتالي فإن عدم اشارة مراقب الحسابات الى عدم مقدرة المنشأةعلى الاستمرار يعني عدم كفاءة التدقيق وغياب الدور الحوكمي لها ، وبالتالي غياب معلومات هامة للمساهمين والمستثمرين واصحاب المصلحة في المشروع وبالتالي إلحاق الضرر بهم.

الدورالحوكمي للتدقيق بشأن التنبؤ بالانهيارالمالي للمنشأة وتقييم قدرتها على الاستمرار:

ان الدور الحوكمي للتدقيق يساعد في التنبؤ بالانهيار المالي للمنشأة ويحدد مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى استمرار المشروع وتقييم التصرفه المهني الملائم للمدقق في حالة الشك في استمرار المشروع في ضوء الاصدارات المهنية والكتابات. وفيما يلي اهم ملامح هذا الدور:- (نصر، 2002: 110- 114)

1- **الدور الحوكمي للتدقيق بشأن التنبؤ بالانهيار المالي للشركة والستمرار: تتمثل مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المشروع نوعا من المسؤولية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب على مسؤولياته من ناحية ، ودليل لتضييق فجوة التوقعات من ناحية اخرى. ومهنيا هناك حدود واضحة ومحددة لهذه المسؤولية ، تعكس المقدرة على الوفاء بالطلب عليها ، واستجابة المهنة لتحديات الممارسة العملية ، خاصة في ظل السوق عامة ، وسوق الاوراق المالية خاصة.**

[1] لمزيد من التفاصيل يراجع (نصر وشحاتة، 2005: 105- 167)

2- حدود مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الاستمرار:مهنيا اصبح مراقب الحسابات الآن مسؤولاً - عند تخطيط اعمال المراجعة وتقييم نتائج المراجعة- عن تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المشروع لمدة زمنية معقولة. وفقا لجوهر هذه المسؤولية يمكن ملاحظة عدة أمور، من أهمها ما يلي:-

- أن هذه المسؤولية نوع من من مسؤوليات مراقب الحسابات المرتبطة بخدمة مراجعة القوائم المالية ، ومعنى ذلك أنه لايكلف خصيصا لتقييم مدى ملائمة فرض استمرار المشروع .
- أن مجال هذه المسئولية ، وهو فرض الاستمرار هو بمثابة أحد افتراضات إعداد القوائم المالية للمشروع ، والتي هي مجال مراجعة الحسابات .
- أن مراقب الحسابات سوف ينظر بعين الاعتبار لمدى ملائمة فرض الاستمرار ، عند قيامه بتقييم نتائج عملية المراجعة .
- أن هذا الفرض يعني عند إعداد القوائم المالية ، يفترض ان المشروع مستمر في المستقبل المنظور لمدة تتجاوز سنة تالية لتاريخ الميزانية ما لم تشر المعلومات المتاحة الى غير ذلك.

3- طلب سوق المال على مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الاستمرارية: لاشك أن طلب الطرف الثالث عامة والمهتمين بسوق المال خاصة على مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الاستمرار، مرتبطة بصفة اساسية بوجود فجوة التوقعات في مجال مسؤوليات مراقب الحسابات نحو اصحاب المصلحة في المشروع. وبنظرة أكثر تحديداً للمهتمين بسوق المال عامة وسوق الاوراق المالية خاصة وحاجتهم الى مسائلة مراقب الحسابات عن تقييم فرض استمرار المشروع ،يمكن ايجاز بواعث وأشكال هذا الطلب فيما يلي:-

- تحتاج تحتاج المؤسسات التمويلية ، وخاصة البنوك التجارية الى ما يطمئنها الى استقرار الحالة المالية للشركات المقترضة ، واستمرار هافي النشاط، والمقدرة على سداد القروض وفوائده في ميعاد السداد. وفي وفاء مراقب الحسابات بهذه المسؤولية ، في سياق مراجعة حسابات هذه الشركات ، ما يحقق هذا الطلب، طالما لم يشر في تقريره الى الشك في الاسنمرار.
- تحتاج المؤسسات الاستثمارية مثل البنوك ، وشركات وصناديق الستثمار وكذا المستثمرون الافراد الحاليون والمحتملون، الى الاطمئنا بمقدرة الشركات المستثمرة في اوراقها المالية على الاستمرار في النشاط ويتحقق ذلك من خلال وفاء مراقب الحسابت في تقييم فرض الاستمرار.
- لان نتيجة تقييم فرض الاستمرار سوف تنعكس على شكل ولغة ومحتوى تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية ، فإن اسعار وأحجام تبادل الاوراق المالية للشركات المصدرة لهذه الاوراق ستتأثر سلبا في حالة الشك في الاستمرار . وذلك فإن الافصاح في تقرير مراقب الحسابات ، عن الشك سوف يساغد المستثمرين في الاوراق المالية على توخي الحذر في اتخاذ قراره الاستثمار.

- من الثابت ان حق مستخدمي القوائم المالية ، خاصة المستثمرين الحاليين في الاوراق المالية ، مطالبة مراقب الحسابات بتعويضات مقابل ما يصيبهم من ضرر نتيجة عدم وفاء مراقب الحسابات بهذه السؤولية ، أوعدم بذل الغاية المهنية الكافية عند وفائه بها .
- يدعم قيام مراقب الحسابات بتقييم فرض الاستمرار من الدور الحوكمي للمراجعة ويعطي معلومات هامة لأصحاب المصلحة في المشروع عن المؤشرات التي تسبق عملية الانهيار المالي للشركة حماية لهم وللقضاء عبى مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساعمين.

4- أهمية وفاء مراقب الحسابات بمسؤوليته في تقييم فرض الاستمرارية: أن وفاء مراقب الحسابات بمسؤوليته عن تقييم فرض الاستمرار يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات في مجال زيادة ما يطالب به الطرف الثالث من مسؤوليات ، عما يسأل هو عنه فعلاً الآن، كما ان نجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية بكفائة مهنية ، من خلال عملية مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة وكذا الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية ، على وجه الخصوص دليل على حيوية دوره في خدمة سوق المال بلا شك. وعموما يمكن ايجاز أهمية وفاء مراقب الحسابات بهذه المسؤولية جمع الدليل الكافي الملائم على الشك في مقدرة المشروع على الاستمرار وترشيد الحم المهني على مدى ملائمة فرض الاستمرار .

المؤشرات المالية في الانهيار :

في الوقع العملي تتعدد المؤشرات المالية التي تحمل معها خطرا لان يصبح فرض الاستمرار غير ملائم ، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي :- (نصر و شحاتة، 2007: 115 - 120)

1- تدهور صافي رأس المال العامل .
2- تزايد القروض طويلة الاجل وتراكمها .
3- تمويل الاصول الثابتة بالتزامات قصيرة الاجل .
4- تدهور النسب المالية.
5- تحقيق المشروع لخسائر تشغيل جوهرية .
6- انخفاض التوزيعات على حملة الاسهم ، او عدم الاستمرار في التوزيع.
7- التعثر في سداد الالتزامات وفوائدها.
8- عدم الالتزام بشروط الاتفاق والاقتراض .
9- التحول من الشراء الى الآجل الى شراء نقدا أو تنمية تشكيل المنتجات .
10- العجز عن تمويل استثمارات جديدة ، أو تنمية تشكيلية المنتجات .
11- يمكن أن تؤدي مظاهر ضعف كفاءة إدارة الشركة إما الى مؤشرات تؤثر سلبا على مقدرة الشركة على الاستمرار ، أو تزيد من التأثير السالب في هذا الاتجاه لواحد ، أوأكثر من الؤشرات المالية والتشغيلية السابقة. ومن مظاهرالضعف الاداري المهمة نسبيا في هذا السياق ما يلي:-

- عدم وجود خطط مستقبلية ، واستراتيجية للتطوير والتنمية وتدعيم الموقف التنافسي للشركة.
- عدم البحث عن، وإيجاد بدائل عملية لمواجه التعثر في سداد الالتزامات وأعباء الفوائد.
- عدم التحرك الرشيد لاعادة جدولة الديون ، التي توقفت الشركة عن سدادها.
- عدم البحث عن بدائل لتوريد الإمدادات للشركة ، في حالة توقف الموردين الحاليين .
- عدم وجودنظام للتنبء المالي يستخدم ااساليب العلمية وتكنولوجيا المعلومات.

لجان التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي:

وقد برزت الاتجاهات التي تنادي وتركز على الدور المهم الذي يلعبه أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين في وضع وإقرار ضوابط ونظم وقائية في مجال التحم وتوجيه إدارة الشركات التي يديرونها، فجاءت فكرة لجان التدقيق والتي تنادي به

بورصة نيويورك والهيئة المنظمة لرأس المال في أمريكا بموجب قيام الشركات العامة بتأليف لجان للتدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة وأخذت الهيئة المنظمة لسوق المال الأمريكية من عام 1974 لما لها من سلطة رقابية على الشركات المساهمة العامة تفرض عليها الإفصاح عن بياناتها المالية كما إذا كان لديها لجان تدقيق أم لا. أما في الأردن فقد صدر قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 والذي بموجبه أصبحت البنوك ملزمة بتشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. بحيث تكون هذه اللجان حلقة رقابية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. (دهمش و القشي، 2004: 19)

نشأة لجان التدقيق:

إن انهيار شركة (Penn Central Company) في السبعينات من القرن الماضي والكشف عن العديد من حالات الرشاوي التي تقدمها الشركات المساهمة العامة في مجال التجارة الخارجية إلى المسؤولين الأجانب والتي على أثرها تم سن قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة عملاً على حث كل من هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصة نيويورك بأن توصى بتشكيل تدقيق في الشركات العامة وذلك لضمان التحكم وتوجيه إدارة الشركات التي يديرونها,. ومنذ ذلك التاريخ فإن معظم الشركات الأمريكية قامت بتشكيل لجانٍ للتدقيق، كما أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1967 أنه يتوجب على الشركات المساهمة العامة أن تعين لجان تدقيق مكونة من أعضاء خارجيين، كما ان لمعهد المحاسبين الأمريكي (AICPA) دور في اقتراح وتحديد وظائف لجان التدقيق، وفي عام 1979 قامت اللجنة المختصة بلجان التدقيق المنبعثة عن المعهد بتشجيع الشركات العامة على تشكيل لجان تدقيق واقترحت الوظائف التالية للجنة:- (William, 2004: 1140 – 1147)

1- الموافقة على اختيار المدقق الخارجي.
2- مراجعة ترتيبات التدقيق ونطاقه.
3- دراسة ملاحظات المدقق الخارجي حول نظام الرقابة الداخلي وإجراءات الإدارة حول ذلك.
4- مناقشة نتائج التدقيق، والقوائم المالية وأية أمور هامة أخرى مع الإدارة والمدقق الخارجي.
5- أية أعمال إضافية يكلفها بها مجلس الإدارة مثل مراجعة القوائم المالية أو مراجعة التغيرات بالمبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها وغيرها.

من مهام ومسؤوليات لجان التدقيق تجاه المدقق الخارجي ما يلي:

1- مناقشة المدقق الخارجي حول نطاق التدقيق قبل بدايته، وحول العوامل التي قد تضعف من استقلاليتهم والمشكلات التي صادفتهم في عملهم.
2- تسمية المدقق الخارجي ومراجعة أجوره المقترحة.
3- مناقشة المدقق الخارجي حول أية قضايا قد تظهر مثل الدعاوى، المطلوبات الطارئة، التقديرات المحاسبية,.
4- الاستفسار عن القضايا الهامة التي ترفع ضد المدقق من قبل هيئة الأوراق المالية.
5- مراجعة وفحص التقارير المالية السنوية والمرحلية.
6- فحص المبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة والتغيرات الهامة التي حدثت خلال السنة المالية.

تاثير الانهيار المالي على مهنة التدقيق:

إن الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والتدقيق في تعزيز وتنمية الاقتصاد هو دور مهم جداً خاصة ففي ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية العديدة التي أظهرت على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث إن مهنة المحاسبة والمراجعة تعد من المهن التي تعتبر أداة رقابية فعالة في حماية الاستثمارات من الانهيار' ولا شك أن الثقة في البيانات والتقارير المالية أمر ضروري للمجتمع وكل فئاته من مستثمرين ومقرضين وجهات تمويليه.. وغيرهم، وحتى يمكن لمهنة المحاسبة ان تؤدي واجبها على أكمل وجه يتعين على المحاسب القانوني ان يضع في اعتباره بعض الأمور التي من شأنها أن تجعل تقريره مفيداً ومناسباً عندما يعرضه على الجهات السابق ذكرها، من هذه الأمور على سبيل المثال:

1- التزام المحاسب القانوني باخلاقيات وآداب وسلوك المهنة.
2- الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق والنظم والقواعد المهنية التي تضمن قوائم مالية موثوقة.

تداعيات الانهيار المالي على مهنة المحاسبة والتدقيق:

ويقوم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإعادة النظر في المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الأمر وليس هذا فحسب فلقد تم تعديل بعض المعايير المحاسبية الأمريكية مؤخراً بما يلي: (سليمان، 2006: 322)

1- لا يسمح بإخفاء الموجودات غير الملموسة (قبل الشهرة) على سنوات معينة بل تبقى كلفتها في الميزانية مع أخذ أي تدني في قيمتها في بيان الدخل وهذا التعديل يلقي انتقادات في دول أوروبا الغربية لأنه لا يعكس الحقيقة الاقتصادية للشركة.

2- القيام بدعوة واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية للاستجابة لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى المعنية، ومن حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية، مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية، وهي اتخاذ معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات حول حقائق اقتصادية، وإعداد بيانات مالية وفق أفضل الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف.

بعض التوصيات لمكاتب التدقيق الكبار في امريكا بعد الانهيارات المالية:

فيما يلي اهم التوصيات لمكاتب التدقيق بعد الانهيارات المالية:- (William, 2004: 1150 – 1151)

1- المطالبة باستجابة واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى المعنية، ومن حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية وهي تقديم معلمات لاتخاذ قرارات حول حقائق اقتصادية، وإعداد بيانات مالية وفق أفض الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف.

2-هم امعايير التدقيق المتعارف عليه هو معيار استقلالية المدقق بحيث يقوم بعمله بشكل مرض ٍ بدون أي منفعة او مصلحة تناقض نزاهته وموضوعيته، واستقلاله في علمه.نظمت هذه المعايير سلوك المدقق وأخلاق المهنة بجهة العلاقة المالية مع عميله، والعلاقة مع إدارة الشركة والعلاقات الشخصية ، والأتعاب والهدايا وتضارب المصالح، وتملك مكاتب التدقيق وغير ذلك, ومن المتوقع تشدد هيئة الأوراق المالية الأمريكية إجراءاتها الرقابية على الدققين والشركات لتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في أعمال ومهام المدققين بعد عملية افلاس الشركة.

3- التنظيم الحكومي للمهنة من حيث فعالية الإشراف وجودة العمل واستقلالية المدقق، إن كارثة إنرون وتداعياتها قد نبهت الحكومة الأمريكية والقائمين على مهنة المحاسبة إلى حقائق جديدة لم تكن واضحة المعالم لهم. وإن مدقق الحسابات يعين في أمريكا من الهيئة العامة ويقدم تقرير التدقيق لها ويتم تعيين المدقق بتنسيب من مجلس الإدارة للهيئة العامة، وفي نفس الوقت يقوم المدققون بأعمال استشارية غير متعلقة بتدقيق الحسابات ، وهي تعكس طرق التفكير المختلفة لمعالجة التنظيم المهني من هذه التساؤلات:

- هل هناك فرص لنجاح مثل هذا التمويل؟
- لماذا لا يتم اختيار المدققين من جهة حكومية مثل حقيبة الأوراق المالية.؟
- لماذا لا تتوقف الشركات فورا عن استعارة او تعيين مدراء محاسبين او مدققين داخلين لأعمالهم في مكاتب التدقيق؟
- لماذا لا يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين من ذوي الكفاءة والنزاهة في مجالس إدارة الشركات؟
- لماذا لا يقتصر عمل المدققين على التدقيق فقط ومنعهم من القيام بالاستشارات المختلفة؟
- لماذا لا يتم تعيين المدققين إلى فترة تزيد عن سنة واحدة؟
- لماذا لا يتم تعيين أكثر من مدقق واحد؟

4- أهم هذه الجهات في الولايات المتحدة الأمريكية هي هيئة الأوراق المالية التي يعمل فيها عدد من المهنيين والخبراء وتصدر تعليمات محددة ومشددة للشركات لإتباعها ويشمل ذلك معالجات محاسبية اشد من المعايير المحاسبية المتعارف عليها، ومتطلبات إفصاح شاملة وتقديم بيانات مالية فصلية وسنوية وغير ذلك، بالإضافة إلى الهيئات الرقابية للقطاعات الأخرى مثل البنوك وشركات التأمين، وإن لدى هيئة الأوراق المالية الأمريكية عدداً من الاقتراحات والإجراءات التي ترغب في تطبيقها في المستقبل نتيجة التساؤلات التي تنطرح والتي ذكرناها سابقاً.

5- اتباع نظام التحكم المؤسسي في الشركات . هو نظام للتوجيه والإدارة الرقابة في الشركات يحقق أهداف الشركة ذاتياً دون تأثير أو سلطة أو تدخل في أي جهة كانت، ويؤمن تعامل عادل في الشركة مع كل الأطراف ذات الصلة معها. ويتطلب هذا النظام توفر عناصررئيسية لنجاحه وهي عنصر الشفافية أي توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، وعنصر النزاهة أي التعامل باستقامة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة وفي إدارتها وعنصر المساءلة أي محاسبة المسؤولين في الشركة عن تبعات أعمالهم واستخدام الأموال المتاحة لهم.

ملامح معيار التدقيق رقم 99:

في كانون الأول من عام 2002 اصدرت هيئة معايير التدقيق (ASB) معيار التدقيق رقم (99) لمعالجة موضوع الغش والتلاعب، ان إصدار هذا المعيار يؤدي الى توفير الإرشاد وتوجيه للمدقق الخارجي تجاه مسؤولية في التحقق والكشف عن التلاعب والغش في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية قيد التدقيق. يتضمن المعيار النقاط رئيسية الآتية:- (Danial, 2006: 2)

1- وصف التلاعب والغش ومميزاته وعلاقته بالقوائم المالية المدققة.
2- طبيعة وأسلوب الاتصال بين المدقق وإدارة المنشأة قيد التدقيق.
3- مدى أهمية ممارسة الشك المهني عند التدقيق.
4- الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على الإبلاغ غير الصحيح بقصد التلاعب والغش في القوائم المالية.
5- أهمية التواصل بين فريق التدقيق حول أخطار الإبلاغ غير الصحيح في القوائم المالية بقصد التلاعب والغش.
6- التعرف على مواقع الخطورة الناتجة من الإبلاغ غير صحيح في القوائم المالية بقصد التلاعب والغش.
7- تقييم تلك الأخطاء المفرقة بعد الأخذ بعين الاعتبار تقييم وفحص أنظمة الرقابة الداخلية.
8- الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها في حالة اكتشافه بعض تلك الأخطاء.
9- تخمين الدلائل والقرائن والتي من شأنها أن تؤكد حكم المدقق.

من الجدير ذكره أن هيئة معايير التدقيق (ASB) كانت قد أصدرت معيار بنفس الاسم"اعتبارات التلاعب والغش عند تدقيق القوائم المالية"، رقم(SASNO:82) ولكن وبسبب مشكلة انهيار شركات كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل WorldCom. Enron ونتيجة لحالات نكية جداً من التلاعب والغش فقد رأى المعهد إصدار معيار جديد يحل محل المعيار القديم، وأن المعيار الجديد لا يغير من أي مسؤوليات المدقق بل يضيف عليها ما هو جديد. "إن المعيار 99 لا يحمل المدقق مسؤولية اكتشاف التلاعب والغش وإنما توجيه المدقق في حالة اكتشاف أو الشك في وجود التلاعب والتقرير عنها".

الفصل الثالث: الجانب العملي

لقد قام الباحث بتوزيع 35 استبيان على السادة مدققين الحسابات والمحاسبين وقد تم استرجاع 25 منهم وكانت نسبة ما تم توزيعه 100% وما تم استرجاعه 71.42% وقد تم تحليلها على أساس النظام الإحصائي (SPSS).

معلومات عن المشترك	تكرار	نسبته
*الجنس		
ذكر	21	84%
أنثى	4	16%
* العمر		
أقل من 25 سنة	6	24%
سنة 30-25	3	12%
سنة 35-30	12	48%
أكثر من 35 سنة	4	16%
* المؤهل العلمي		
دبلوم	18	72%
بكالوريوس	3	12%
ماجستير	3	12%

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
1	5	0.2	4	0.16	13	0.52	1	0.04	2	0.08	3.36	4.25

دكتوراه	1	%4
أخرى ذكرها	0	%
* عدد سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	8	%32
5-10 سنوات	4	%16
10-15 سنوات	9	%36
أكثر من 15 سنة	4	%16
* الوظيفة		
محاسب	19	%76
رئيس قسم محاسبة	1	%4
مدير	2	%8
مدير مالي	3	%12

النتائج:

تبين من خلال فحص العينة أن عدد الذكور كان 21 شخص ونسبته 84% وهي النسبة الأعلى وأن عدد الإناث كان 4 ونسبته 16%.

- **ومن خلال فحص العينة تبين أن عدد عمر العاملين الذين أقل من 25 سنة كان عددهم 6 أشخاص، وكانت نسبتهم إلى أعلى نسبة وهي24% وعدد ما يبن 25-30 كان 3 أشخاص ونسبتهم 12% وعدد العاملين ما بين 30-35 كان عددهم 12 شخص ونسبتهم 48% وعدد ما فوق 35 سنة وأكثر 4 أشخاص ونسبتهم 16%.**
- **ومن حيث المؤهل العلمي فكان هناك 8 أشخاص من حملة شهادة الدبلوم وكانت نسبتهم 72% وهي أعلى نسبة و3 أشخاص من حملة شهادة بكالوريوس وكانت نسبتهم 12% و3 أشخاص من حملة شهادة الماجستير وكانت نسبتهم 12% وشخص واحد من حملة شهادة دكتوراه نسبته 4% وأخرى ذكرها لا يوجد.**
- **ومن حيث عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق من سنة واحدة إلى 5 سنوات كان عددهم 8 أشخاص وكانت نسبتهم32% ومن (5-10) سنوات كان عددهم 4 أشخاص ونسبتهم 16% ومن(10-15) سنوات كان عددهم 9 أشخاص وكانت نسبتهم 36% و كانت نسبتهم أعلى وعدد الأشخاص الذين خبرتهم أكثر من 15 سنة 4 أشخاص ونسبتهم هي 16%.**
- **ومن حيث الوظيفة فقد كان عدد الذين يعملون محاسب 19 شخص وكانت نسبتهم أعلى نسبة هي 76% ورئيس قسم المحاسبة شخص واحد ونسبته 4% ومدير كان شخصان ونسبتهما 8% ومدير مالي 3 ونسبتهم 12%.**

الفرضيه الاولى:

انهيار بعض الشركات العالمية يؤدي إلى نتائج ايجابية على المحاسبة والتدقيق بتقليص حالات التلاعب المتعمدة نتيجة لظهور معايير جديدة او تطويرٍ لمعايير قديمة.

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا إلى السؤال الأول. أوافق بشدة كان عددهم (5) أشخاص ويمثلون ما نسبته (20%) من العينة أما الذين أجابوا بدرجات أوافق كان عددهم (4) ويمثلون ما نسبته (16%) والذين كانت نظرتهم محايد كان عددهم (13) حيث أن نسبتهم تساوي(52%) وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم ارفض كان عددهم (1) حيث ان نسبتهم تساوي(4%) والذين كانت نظرتهم ارفض بشدة كان عددهم (2) حيث أن نسبتهم تساوي(8%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.36.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
2	7	0.28	6	0.24	5	0.2	2	0.08	5	0.02	3.32	1.67

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال الثاني بدرجات الموافقة كان عددهم (13) شخص يمثلون ما نسبته (2%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى محايد كان عددهم (5) حيث أن نسبتهم تساوي(20%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (7) ويمثلون ما نسبته(28%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.32.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
3	8	0.32	8	0.32	9	0.36	0	0	0	0	3.96	4.1

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال الثالث. بدرجات الموافقة كان عددهم(16) ويمثلون ما نسبته (64%) من العينة هي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (9) حيث أن نسبتهم تساوي (36%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (10) ويمثلون ما نسبته (0%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.96.

الرقم	اوافق بشدة		اوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
4	7	0.28	7	0.28	7	0.28	3	0.12	1	0.04	3.64	2.53

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين اجابوا على السؤال الرابع بدرجات الموافقة كان عددهم (14) ويمثلون ما نسبته (56%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(7) حيث ان نسبتهم تساوي(28%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم(4) ويمثلون ما نسبته (16%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.64.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة	المتوسط	الانحراف

	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	الحسابي المرجح	المعياري
5	9	0.36	8	0.32	3	0.12	4	0.16	1	0.04	3.8	3.03

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال الخامس. أوافق بشدة كان عددهم(9) شخص ويمثلون ما نسبته (36%) من العينة هي أعلى نسبة أما الذين أجابوا بدرجات أوافق بشدة عددهم(8) ويمثلون ما نسبته (32%) والذين كانت نظرتهم محايد كان عددهم(3) حيث ان نسبتهم تساوي(12%) والذين كانت نظرتهم ارفض كان عددهم(4) حيث أن نسبتهم تساوي(16%) والذين كانت نظرتهم أرفض بشدة كان عددهم (1) حيث أن نسبتهم تساوي(4%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.8.

وعند دراسة المعدل العام للأوساط الحسابية نجد أنه(3.56) وهو اكبر من معدل الانحراف المعياري (3.11) مما يشير إلى نفي الفرضية الأولى أي أن انهيار بعض الشركات العالمية لا يؤدي إلى نتائج ايجابية على المحاسبة والتدقيق بتقليص حالات التلاعب المتعمدة وذلك نتيجة ظهور معايير جديدة وتطوير معايير قديمة.

الفرضية الثانية:

تطور معايير المراجعة الخارجية بشكل ملحوظ نتيجة الانهيارات المالية المتلاحقة

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
6	8	0.32	2	0.08	8	0.32	3	0.12	4	0.16	3.16	2.52

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال السادس. بدرجات الموافقة كان عددهم (10) ويمثلون ما نسبته(40%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (8) حيث ان نسبتهم تساوي (32%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (7) ويمثلون ما نسبته (28%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.28.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
7	10	0.4	12	0.48	3	0.12	0	0	0	0	3.28	5.05

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال السابع بدرجات الموافقة كانت عددهم(22) ويمثلون ما نسبته (88%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(3) حيث ان نسبتهم تساوي(12%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (0) ويمثلون ما نسبته (0%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 4.28.

الرقم	أوافق بشدة	أوافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة	المتوسط	الانحراف

	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	الحسابي المرجح	المعياري
8	8	0.32	4	0.16	3	0.12	6	0.24	4	0.16	2.24	1.69

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين اجابوا على السؤال الثامن بدرجات الموافقة كان عددهم(12) ويمثلون ما نسبته (48%) من العينة وهي اعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(3) حيث ان نسبتهم تساوي (12%) أما الذين اجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (10) ويمثلون ما نسبته (40%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.24.

وعند دراسة المعدل العام للأوساط الحسابية نجد أنه(2.98) وهو أصغر من معدل الانحراف المعياري (3.08) مما يشر إلى ان الفرضية الثانية صحيحة أي ان معايير المراجعة الخارجية قد تطورت بشكل ملحوظ نتيجة الانهيارات المتلاحقة.

الفرضية الثالثة

ضعف دور المنظمات المهنية في الرقابة على دور المدقق الخارجي في إبداء الرأي الفني المحايد.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
9	0	0	15	0.6	5	0.2	4	0.16	1	0.04	3.26	5.32

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال التاسع بدرجات الموافقة كان عددهم (15) ويمثلون ما نسبته (6%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (5) حيث ان نسبتهم تساوي(20%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (5) ويمثلون ما نسبته (20%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.36.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
10	5	0.2	7	0.28	12	0.48	1	0.04	0	0	3.64	4.34

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال العاشر. بدرجات الموافقة كان عددهم(12) ويمثلون ما نسبته (48%) من العينة وهي نسبة عليا والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(12) حيث ان نسبتهم تساوي(48%) وهي نسبة عليا اما الذين اجابوا بدرجات الرفض كان عددهم(1) ويمثلون ما نسبته (4%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.64.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		

11	4	0.16	8	0.32	12	0.48	1	0.04	0	0	3.6	4.47

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال الحادي عشر بدرجات الموافقة كان عددهم (12) ويمثلون ما نسبته (48%) من العينة وهي نسبة عليا والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(12) حيث أن نسبتهم تساوي (48%) وهي نسبة عليا أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (1) ويمثلون ما نسبته (4%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.6.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
12	6	0.24	0.32	3	0.12	7	0.28	1	0.04	3.44	2.61	

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال الثاني عشر بدرجات الموافقة كان عددهم (14) ويمثلون ما نسبته (52%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (3) حيث أن نسبتهم تساوي(12%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم(8) ويمثلون ما نسبته (32%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.44.

وعند دراسة المعدل العام للأوساط الحسابية نجد أنه (3.51) وهو أصغر من معدل الانحراف المعياري (4.19) مما يشر إلى أن الفرضية الثالثة صحيحة أي أن ضعف دور المنظمات المهنية في الرقابة على دور المدقق الخارجي في إبداء رأيه لأنه في أغلب الأحيان يكون تقريره نظيف.

الفرضية الرابعة:

ان المصالح الشخصية لبعض اعضاء مجالس الادارات تفرض على المدقق الإفصاح بشكل يتلائم مع مصالحها.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
13	11	0.44	8	0.32	5	0.2	0	0	1	0.04	4.12	4.15

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال الثالث عشر بدرجات الموافقة كان عددهم(19) ويمثلون ما نسبته (76%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (5) حيث أن نسبتهم تساوي(20%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (1) ويمثلون ما نسبته(4%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 4.12.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
14	6	0.24	2	0.08	2	0.08	8	0.32	7	0.28	2.68	2.53

تبين من الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال الرابع عشر بدرجات الموافقة كان عددهم(8) ويمثلون ما نسبته (32%) من العينة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(2) حيث ان نسبتهم تساوي (8%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (15) ويمثلون ما نسبته (60%) وهي أعلى نسبة وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 2.68.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
15	10	0.4	4	0.16	2	0.08	8	0.32	1	0.04	3.56	3.46

تبين من الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال الخامس عشر بدرجات الموافقة كان عددهم(14) ويمثلون ما نسبته (52%) من العينة وهي أعلى نسبة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم (2) حيث ان نسبتهم تساوي(8%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (9) ويمثلون ما نسبته (36%) وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.56.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
16	1	0.04	10	0.4	3	0.12	6	0.24	5	0.2	2.84	2.03

تبين من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا على السؤال السادس عشر. بدرجات الموافقة كان عددهم (11) ويمثلون ما نسبته(44%) من العينة وهي نسبة عليا والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(3) حيث أن نسبتهم تساوي (12%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم (11) ويمثلون ما نسبته (44%) عليا وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 2.84.

الرقم	أوافق بشدة		أوافق		محايد		ارفض		ارفض بشدة		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
17	7	0.28	2	0.08	4	0.16	9	0.36	3	0.12	3.04	2.19

تبين من خلال الجدول السابق ان الذين أجابوا على السؤال السابع عشر بدرجات الموافقة كان عددهم(9) ويمثلون ما نسبته (36%) من العينة والذين كانت نظرتهم إلى المحايد كان عددهم(4) حيث ان نسبتهم تساوي(16%) أما الذين أجابوا بدرجات الرفض كان عددهم(12) ويمثلون ما نسبته (48%) وهي أعلى نسبة وحصل هذا البند على متوسط حسابي مرجح 3.04.

وعدد دراسة المعدل العام للأوساط الحسابية نجد أنه (3.24) وهو أكبر من معدل الانحراف المعياري (3.07) مما يشير إلى نفي الفرضية الرابعة أي أن بعض المصالح الشخصية لهيئة الإدارة قد لا تؤدي إلى ان تفرض الإدارة على المدقق الإفصاح بشكل يتلاءم مع مصالحها إما بزيادة الأرباح أو تقليلها.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات:

فيما يلي اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث:-

1- **إن انهيار بعض الشركات العالمية يؤدي بالضرورة إلى نتائج ايجابية على المحاسبة والتدقيق بتقليص حالات التلاعب المتعمدة وذلك نتيجة لظهور معايير جديدة وتطوير لمعايير قديمة.**

2- **تضاعف الاهتمام بمعايير المراجعة نتيجة للانهيارات المتلاحقة.**

3- **هناك ضعف في اداء المنظمات المهنية لدورها في الرقابة على المدقق الخارجي في إبدائه لرأيه لأنه في أغلب الأحيان يكون تقريره نظيف.**

4- ان المصالح الشخصية لهيئة الإدارة قد لا تؤدي بالضرورة إلى ان تفرض على المدقق الإفصاح بشكل يتلاءم مع مصالحها إما بزيادة الأرباح أو تقليلها فقد تلجأ الإدارة إلى أساليب أخرى دون الضغط على المدقق.

5- وجود عدد كبير من ممارسي مهنة تدقيق الحسابات والمحاسبة يعملون في شركات ومكاتب لا يحملون المؤهلات العلمية والمهنية المناسبة.

ثانياً : التوصيات

فيما يلي اهم التوصيات التي يقدمها الباحث:-

1- أهمية وجود وعي مالي اقتصادي لدى المستثمرين والمقترضين والمودعين.

2- وجوب تحلي الشركات بالشفافية في إصدار البيانات المالية والافصاح عنها.

3- أنشاء جهاز رقابي حكومي قوي يستمد قوته من كفاءة أعضائه وقدرتهم على التدقيق السليم.

4- تكثيف الرقابة على الشركات التي تظهر أرباحاً في قوائمها المالية مع تقصيرها في سداد ديونها.

5- إعداد البيانات المالية في الشركات وفق أفضل التطبيقات الممكنة للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

6- تشكيل لجان تدقيق من أعضاء ذوي خبرات مالية ومحاسبية.

7- إعطاء لجان التدقيق صلاحية الاتصال مع المدقق الخارجي دون وجود الإدارة والتنسيق معه في الأمور التي ترى اللجنة أنها ضرورية.

8- عقد دورات تدريبية للمدققين والمحاسبين لبيان المتطلبات القانونية اللازمة والمعايير المحاسبية والتدقيق.

9- اعطاء اهمية قصوى للدور الحوكمي للتدقيق في تقييم قدرة الشركات في الاستمرار والتنبؤ بالانهيار المالي.

مصادر البحث

اولاً : المصادر العربية:

1	الجبالي، عبد الفتاح، " الازمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالاهرام، 2008.
2	دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، 24-25 أيلول 2003،.
3	دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، آذار، 2004.

4	دهمش، نعيم و فرح، إسماعيل، "لجان التدقيق نشأتها ومسئوليتها في تعزيز الافصاح"، مجلة المدقق، العدد 51، 2002.
5	دهمش، نعيم، والقشي، ظاهر، "الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها"، البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، آيار2004.
6	سليمان، محمد، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري"، الدار الجامعية الاسكندرية 2006.
7	شاهين، علي، "الازمة المالية واثرها على الاقتصاد العالمي" الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2008.
8	الشيخ، سعيد، "ازمة الرهن العقاري سترسم الساحة المصرفية من جديد"، 2008.
9	الصبان، محمد و فتح الله، عوض، " الأصول العلمية والمهنية للمراجعة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996.
10	الصبان، محمد و نصر، عبد الوهاب، "المراجعة الخارجية"، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2002.
11	عبد العال، طارق، "حوكمة الشركات المفاهيم المبادى التجارب"، الدار الجامعيه الاسكندريه 2005.
12	عقل، مفلح، ، التحكم المؤسسي في البنوك، البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، ، العدد الثاني، الأردن، آذار 2004.
13	نصر، عبد الوهاب، " خدمات مراقب الحسابات لسوق المال:المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والامريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
14	نصر، عبد الوهاب والسيد، شحاته، "االمراجعه وحوكمة الشركات" الدار الجامعيه- الاسكندريه 2007.
15	نور، احمد، "مراجعة الحسابات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1984

ثانياً : المصادر الاجنبية:

1	Bedard, Jean C. & Karla, Johnson M., " At Enron, The environment was ripe for abuse", February 25, 2002, by the McGraw-Hill Companies Inc www.findarticles.com.
2	Baker, Richard C. & Wight , Owsen M., "Audit and corporate governance failures at Enron", Class 4 on April 4, 2002, Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago website.

3	**Bassett, Richard, and Storrie, 2002, " Accounting at Energy Firms after Enron, is the "Cure" Worse than the "Disease"?, Cato Project, on Corporate Governance, Audit, and Tax Reform", Cato Institute, Journal of Policy Analysis, Washington, www.cato.org.**
4	**Belkaoui, Ahmed, 2003, "Politically-Connected Firms: Are they Connected to Earnings Opacity?", University of Illinois at Chicago website.**
5	**Bowen, Robert, and others, 2003, "Accounting Discretion, Corporate Governance and Firm Performance", School of Business, University of Washington website.**
6	**Brown, Ken, and Weil, Jonathan, March 12, 2002,"How Andersen's embrace of consulting changed the culture of the company", The Wall Street Journal, www.findarticles.com .**
7	**DANIEL, D.MONTGOMERY, "Auditors new Procedures for Detecting" 2006.**
8	**William j., "section 404' implementation chief audit executives navigate" managerial auditing journal vol. 19 no. 9- 2004 .**